

٣ فبراير ٢٠٢٣

لو طلبوا لبن العصفور هيجي دعمًا للقطاع، احلموا من أجل الوصول إلى هدف ٣٠ مليار دولار من قطاع السياحة.

هكذا قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال لقائه عددًا من المستثمرين السياحيين بمدينة شرم الشيخ، في نوفمبر الماضي.

والشواهد تؤكد أن ٢٠٢٣ سيكون «عام التعافي» لقطاع السياحة الدولي، وهذه التطورات توجب علينا العمل من أجل عودة القطاع السياحي إلى ما كان عليه من ازدهار كبير قبل عام ٢٠١١. ولا جدال أن العمالة المدربة هي أهم مقومات النجاح، خاصة وأنها تحتاج إلى تدعيم قدرتها على كيفية التعامل مع الواقع الحالي بعد الأزمات المتكررة، التي عانت منها السياحة خلال الأعوام الماضية.

وحسب **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء**، يمثل العاملون في القطاع السياحي نحو ١٠% تقريبًا من قوة العمل في مصر، إذ يبلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين، إضافة إلى العمالة غير المباشرة التي تضم نحو مليوني عامل آخرين.

وتقول الإحصائيات الرسمية، إن عدد العاملين المؤمن عليهم حاليًا بالقطاع الفندقي كان يبلغ نحو ١٢٠ ألف عامل، غير أن الظروف الداخلية التي عانت منها البلاد بعد ٢٠١١، فضلاً عن جائحة كورونا، تسببت في هجرة أعداد كبيرة للعمل في بعض الدول العربية، أو الاشتغال بمهن أخرى أكثر استقرارًا، الأمر الذي يوجب تدريب العمالة الموجودة حاليًا، من أجل تعويض هذا النقص.

كما يؤكد «المؤشر العام لباروميتر السياحة في مصر»، على وجود نظرة تفاؤلية حول أداء القطاع خلال الفترة المقبلة، حيث سجلت قيمة المؤشر العام للباروميتر ١٠٨.٦ نقطة. وعندما تكون قيمة هذا المؤشر أعلى من ١٠٠ نقطة، فإنها تدل على وجود حالة من التفاؤل لدى العاملين في القطاع، بالتزامن مع مساعي الدولة للوصول إلى ٣٠ مليون سائح سنويًا، أو أكثر من ذلك.

ووفقًا لتصريحات أدلى بها أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، مؤخرًا، فإن هناك ٢٧٢ مليون سائح محتملاً لمصر وأنه حال زيارتهم من المتوقع أن يكون مستوى رضائهم عن التجربة السياحية بها «جيدًا».

ولكى تحقق مصر الأرقام المستهدفة فلا بد من تحسين الخدمات ونظم الإدارة، وإعادة تخطيط المناطق السياحية، مع العلم أن الطاقة الاستيعابية حاليًا تصل إلى حوالي ١٧ مليون سائح فقط، كحد أقصى.

لذلك، لابد من وضع خطة قومية للنهوض بالقطاع، يشارك فيها رئيس مجلس الوزراء شخصيًا، ووزراء: السياحة والآثار والطيران المدني، والتخطيط، والداخلية، والنقل، والصحة.

وينبغي تثمين التوجيهات التي أعلن عنها رئيس الوزراء مؤخرًا، بالعمل على الاستغلال الأمثل لما تمتلكه مصر من ثروة عقارية حديثة، وهذا التصور، من شأنه أن يحقق فوائد عديدة لمالكي الوحدات، من خلال تأجير وحداتهم، والحصول على عائد، إلى جانب استفادة الأنشطة المجاورة، من مطاعم أو مولات تجارية، وخلافه.

وقد بذلت الحكومة خلال الأشهر الماضية، مجهودًا كبيرًا في إعادة هيكلة البنية التحتية السياحية، علاوة على إضافة خدمة التأشيرة السياحية الإلكترونية لـ ٢٨ دولة جديدة، ليصبح العدد الإجمالي ٧٤ دولة يمكن لمواطنيها استخراج التأشيرات إلكترونياً، إلى جانب إطلاق تطبيق إلكتروني لقياس مستوى «رضا السائح» في المطارات المحلية عن الخدمات المقدمة لهم.

وتتبنى وزارة السياحة والآثار، من جانبها، استراتيجية قومية للنهوض بالسياحة، مدتها ١٢ شهرًا على ٣ مراحل، أولها زيادة مقاعد الطيران والطائرات القادمة لمصر، ثم تحسين تجربة السائح ورفع جودة الخدمات، وأخيرًا تحفيز مناخ الاستثمار لزيادة الطاقة الفندقية وأساطيل النقل السياحي.

أخيرًا، ومع عودة الحركة السياحية إلى سابق عهدها، إن شاء الله، يجب أن يحظى السائح بمعاملة تصطبغ بأخلاق المصريين الحقيقية، القائمة على النبل والشهامة والكرم.